المنهج التكاملي لدراسة التاريخ: الرؤى والأطروحات

أحمد إبراهيم أبوشوك

أستاذ، قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية للمنهج التكاملي لدراسة التاريخ، مُركِّزاً على بُعده المرجعي المرتبط بتوظيف مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى لفهم أحداث الماضي وإعادة تركيبها في نسق تاريخي، تقف حدوده الدنيا عند الاستقراء والوصف، وتمتد سقوفه العليا إلى التفسير والاستنباط الهادف لرسم قواعد معيارية لقراءة حركة التاريخ العام. وتستند الدراسة إلى حقيقة، مفادها أنَّ ابن خلدون (ت. 1406م) هو أول من أشار إلى هذا المنهج في مقدمته الشهيرة، وأنَّ عملية التطبيق والتطوير تمَّت تحت مظلة مجلة الحوليات الفرنسية التي تأثرت بأدبيات الدعوة إلى "التاريخ الجديد". ويقودنا هذا الاستنتاج لطرح جملة من الأسئلة المتعلقة بمشكلة هذا البحث: ما المسوغات التي استندت إليها مدرسة الحوليات الفرنسية؟ وما طبيعة الإسهام الذي قدمته لعلم التاريخ وعلاقته بالعلوم الأخرى؟ وما السمات العامة للمنهج التكاملي الذي ارتكزت إليه، ومازت به نفسها عن المدارس التاريخية الأخرى؟ وما أوجه الشبه والاختلاف بين الحوليات والدعوات المتفرعة عنها؟ وهل تعني العودة إلى مصطلح "التاريخ الجديد" أو "التاريخ المعاصر" أن مناهج الحوليات قد أضحت غير قادرة على استيعاب قضايا الواقع المعاصرة؟ أو أنَّ هذه الدعوة في جوهرها تمثل امتداداً طبيعياً لمناهج الحوليات؟ نسبق الإجابة عن هذه الأسئلة بإشارة إلى مفهوم المعرفة التاريخية، ووضعية علم التاريخ من الناحية الإبستمولوجية في الغرب الأوروبي، وكيفية انتقاله من إطاره الوصفي-الوضعاني إلى دائرة استنباط القواعد العامة، القائمة على أسس النظريات الفلسفية التأملية.

مقدمة

تستند المعرفة التاريخية إلى مصادر الماضي وآثاره التي يُعاد تركيبها وفق منهج بحثي يقوم على الاستقراء، والتحقيق، والنقد، والتحليل الذي يتناول المؤثرات الداخلية والخارجية التي أحاطت بالمشكلة التاريخية موضوع البحث، وأسهمت في تشكيلها. لكن حجم المصادر، ودقة الاستقراء، ومخرجات التحقيق، ومهنية النقد، وجرأة التحليل لا تفي وحدها لإعادة تركيب الماضي؛ لأن عملية التحليل والإعادة تحتاج إلى منهجٍ قادرٍ على استيعاب ديناميات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، الناظمة لمفردات الحدث التاريخي. بَيْدَ أنَّ أدبيات المدرسة الوضعية التجريبية في أوروبا تحاشت هذه التعقيدات في القرن التاسع عشر الميلادي، وآثرت استقلال العلوم الاجتماعية والإنسانية عن بعضها، مستندةً في ذلك إلى مجموعة من النظريات الفلسفية التأملية التي يمكن أن تضع إطاراً نظرياً لقراءة أحداث الماضي وتفاسيرها؛ إلا أنَّ الفعل التاريخي المركب، وارتباط بعض أصوله وسوابقه وخلفياته بالحاضر قد خلق نوعاً من التحدي؛ الأمر الذي دفع نخبةً من المؤرخين المحدثين إلى البحث عن منهج تكاملي؛ لتفسير أحداث الماضي من خلال مناهج وفرضياتٍ طُبِّقت على واقع معاصر، ولذلك برزت فكرة التكامل (integration) أو التداخل (interdisciplinarity) التخصصي بين علم التاريخ والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى لمعالجة المشكلات البحثية المعقدة، ذات الديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتواصل العضوي بين الماضي، والحاضر، والمستقبل.

هذا هو أسّ المشكل المرتبط بالمنهج التكاملي لدراسة التاريخ الذي أشار إليه ابن خلدون (ت. 1406م)، عندما أوضح أنَّ علم التاريخ "مُحتاجٌ إلى مَآخذَ مُتَعَدّدة، ومعارف مُتَنوِّعة، وحسن نظر وتثبُّت يُفضيان بصاحبهما إلى الحقِّ، ويُنكِّبان به عن المزلَّات والمغالط؛ لأنَّ الأخبار إذا اعتُمد فيها على مُجرَّدِ النَّقل، ولم تُحكَّم أُصُولُ العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العُمران، والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشَّاهد، والحاضر بالذَّاهب، فَرُبِّما

لم يُؤمَنْ فيها مِنَ العُثُور، ومَزِلَّة القَدَم، والحَيَد عن جادَّة الصِّدْق"[1]. لا جدال في أنَّ المعارف المتنوعة التي قصدها ابن خلدون، تتجسد في علاقة علم التاريخ بالعلوم الأخرى، وكيفية توظيف مناهج تلك العلوم لخدمة التاريخ؛ ليكون علماً قادراً على إعادة تركيب أحداث الماضي بطريقة موضوعية؛ إلا أن عملية تهذيب وتشذيب وتطوير المنهج التكاملي تبلورت في أدبيات مدرسة الحوليات الفرنسية. وتمهيداً لذلك، نستهل عرضنا في هذا الجانب بمدخل عن علم التاريخ ومشكلة انتسابه المعرفي (الإبستمولوجي)، وكيفية انتقاله من الفلسفات التجريبية إلى الفلسفة النقدية التي مهدت الطريق لنشأة مدرسة الحوليات الفرنسية، وشكلت مفردات منهجها الجديد في التاريخ.

علم التاريخ ومشكلة الانتساب المعرفي (الإبستمولوجي)

في عصر النهضة الأوروبية شجَّع فرانسيس بيكون (Francis Bacon)[2] النظرة الوضعية للتاريخ، متعللاً بأن التاريخ يرتبط بملكة الذاكرة عند الإنسان، والشعر بملكة الخيال، والفلسفة بملكة الإدراك، ولذلك فإن "مهمة التاريخ الجوهرية تكمن في استذكار الماضي، وتسجيله تسجيلاً يصور الأحداث بحقيقتها وواقعها"[3]. إلا أن ديكات (ت. 1650م) شكك في هذه النظرة الوضعية، قائلاً: "التواريخ بالرغم من صدقها، وعدم مبالغتها، أو تغيرها لقيمة الأشياء، تعمد إلى حذف بعض الاعتبارات الوضيعة؛ لتكون جاذبة لانتباه القارئ، ولذلك نجد أنَّ الأحداث التي تصفها تلك التواريخ، لم تحدث بالشكل الذي وُصفت به؛ والذين يحاولون توصيفها، مسكنون بزهو الفرسان الخياليين، وتصويرهم للأعمال غير الواقعية"[4]. ولذلك يرى ديكارت أن التاريخ يشد المؤرخ تجاه ماضي مزيفٍ، يبعده عن الحاضر الذي يجب أن ينفتح عليه، وعلى الأفكار الفلسفية المعاصرة التي تجعله ينظر إلى الماضي بطريقة متوازنةٍ، يفاد من عِبَرها في ربط الحاضر بالمستقبل[5]. استند الفلاسفة الطبيعيون إلى موقف ديكارت، رافضين إطلاق مصطلح علم على التاريخ، متعللين بأن مادته تختلف عن مادة العلوم الطبيعية؛ لأنها لا تُوصف بالثبات، وأن الوقائع التاريخية

لا يمكن معاينتها مباشرة، وإخضاعها للاختبار والتجربة، ولا يمكن أن تقودك تلك الوقائع إلى استنباط نظريات عامة أو قوانين علمية، وأن المؤرخين أنفسهم لا يتفقون على تفسيرٍ واحدٍ للحدث التاريخي. وبناءً على ذلك توصَّل بعضهم إلى نتيجة، مفادها أن كل "مجهود يرمي إلى إقامة التاريخ على أسس علمية يعدّ مجهوداً ضائعاً، بل وداعياً إلى السخرية والاستهزاء"[6]. بَيْد أنَّ هذا الربط المعيب بين منهج علم التاريخ ومناهج العلوم الطبيعية قد تجاوزه الزمن، علماً بأنَّ الأبحاث الأكاديمية أثبتت أنَّ علم التاريخ، يعتمد على حزمة من المسائل الإجرائية، المرتبطة بجمع المصادر التاريخية، ونقدها وتحليلها في إطار واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ثم إعادة تركيبها لرسم صورة أقرب إلى الحقيقة. والحقيقة في حدِّ ذاتها نسبية في مجال العلوم الإنسانية؛ لكن تحقيق النسبي نفسه يقتضي وجود منهجية تاريخية معينة. وعليه ماز ج. هرنشو التاريخ عن العلوم التطبيقية الأخرى، ووصفه بأنه "نقد وتحقيق"[7]. لذلك دعا فولتير (ت. 1778م) لاستخدام منطق الفلسفة العقلاني لدراسة التاريخ وتنقيته من الروايات، والأخبار، والخرافات، والأساطير التي لا تستقيم مع العقل والواقع. وبذلك برزت النزعة التاريخانية التي سادت عصر التنوير (أو الأنوار)، وأخضعت الأخبار التاريخية الواردة في التوراة والإنجيل إلى نقدٍ مؤسسٍ، جرَّدها من قدسيتها الدينية؛ وأضفى عليها نزعة إنسانية، جعلت أفعال الإنسان تمثل محور الأحداث التاريخية، التي يجب أن لا يتأثر تدوينها بالقيم الدينية والاعتبارات الغيبية.

ويبدو أنه هذه النزعة التاريخانية استندت إلى الملاحظة التي افترعها أرسطو، عندما وصف الشعر بأنه أكثر فلسفة وجدية؛ لأنه يخاطب الحقيقة العمومية، والتاريخ يعتني بالحقيقة الخصوصية[8]. أو بمعنى آخر أن أرسطو أراد أن يربط التاريخ بالأحداث الجزئية التي يمكن التثبت من صدقيتها عن طريق الإدراك الحسي، دون العموميات التي تستند إلى استنباط القوانين من الاستقراء الجزئي للحقائق. وقد أضحى هذا الواقع موطن اهتمام الفلاسفة الوضعيين؛ لنقل التاريخ من دائرة التثبت من الحقائق إلى دائرة صناعة القوانين، تحقيقاً لصورته

العلمية. ومن أهم المبادرات المنهجية التي طُرحت في هذا الشأن مبادرة أوغست كونت (Auguste Comte)[9]، الذي اقترح إيجاد علاقة ثنائية بين علم التاريخ وعلم الاجتماع، محتجاً بأن مهمة التاريخ ترتبط بالمعرفة التاريخية، التي يمكن لعلم الاجتماع أن يربطها بالحاضر والمستقبل؛ لأنه يهتم بفحص العلاقة السببية بين الوقائع التاريخية، وكيفية توظيفها لمعرفة القوانين العامة التي تحكم حركة التاريخ الإنساني بصفة شاملة[10]. ولربط الوقائع الجزئية بالنظرة الكلية للأحداث التاريخية والقوانين الناظمة لحركتها، وبناءً على ذلك ظهر توجه فلسفي ذو صبغة تأملية في كتابات فردريك هيغل (Friedrich Hegel)[11]، وكارل ماركس (Karl Marx)[12]، وأرنولد توينبي (Arnold Toynbee)[13] على سبيل المثال.

أرجع الباحثون جذور المدرسة المثالية التي تشكلت حول رؤية هيغل الفلسفية إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون (427-347 ق.م) الذي يُقرّ أن العقل الإنساني مصدر الوجود الحقيقي، وأن المحسوسات مجرد انعكاس للوجود الحقيقي نفسه. وبناءً على ذلك يعتقد هيغل أنَّ التاريخ الإنساني يبدأ بظهور الوعي البشري، الذي يجعل الإنسان قادراً على الاستقلال من هيمنة الطبيعة، وفاعلاً في توجيه حركتها وفق إرادة النواميس الكونية التي تنظِّم تفاعلاتها الداخلية. إذاً، العلاقة بين العقل (الروح) والطبيعة (المادة) علاقة جدلية، محكومة حركتها بفعل التناقضات التي تحدث بين طرفيها، مولدةً واقعاً تاريخياً جديداً. وبهذه الكيفية يتقدم الوعي الذاتي الإنساني عند هيغل- بخطى جدلية تجاه الحرية والتكامل الفكري، ثم يواصل سيره صوب الوجود المطلق الذي تختفي عنده التناقضات، ويضحي التعايش سمة أبدية بين العقل والمادة. ولذلك يرى هيغل أنَّ التاريخ البشري تجليات للفكر الإنساني صوب "الكامل"، الذي يحدث نتيجة للجدل القائم بين الأفكار ونقائضها في سبيل الارتقاء إلى "الوجود المطلق"، الذي ينتفي عنده الصراع، وتسقط أقنعة النقائض نفسها[14].

إلا أنَّ كارل ماركس (1818-1883م) وفردريك إنجلز (1820-1895م) رفضا هذه الرؤية المثالية لقراءة التاريخية، متعللين بأن نمط الحياة المادية هو الذي يحكم مسار الحياة الاجتماعية، بفضل الصراع القائم بين وسائل الإنتاج،

والقوى المنتجة، وعلاقات الإنتاج. لذلك يرى ماركس أنَّ أسلوب الديالكتيك المادي "ليس مجرد أسلوب مخالف لأسلوب المثالية، إنما هو عكسه تماماً؛ لأن عملية التفكير عند هيغل هي مصدر العالم الحقيقي، والعالم الحقيقي ليس إلا الشكل الخارجي الذي تتخذه الفكرة، أما أنا فأرى أن الفكرة ما هي إلا العالم المادي بعد أن يعكسه ذهن الإنسان، ويصوغه في شكل أفكار"[15]. فالتاريخ البشري، من وجهة نظر الماركسيين، يرتبط ارتباطاً عضوياً بالظروف المادية الاقتصادية، التي تشكل معياراً كمياً ونوعياً؛ لقياس درجة الحضارة، وتحديد نمط الحياة الاجتماعية والسياسة والفكرية. وأسلوب الإنتاج هو عُمْدَتهم في ضبط القيم الاجتماعية التي تحكم التطور التاريخي الناتج من صراع الطبقات الاجتماعية. والصراع الطبقي نفسه يتحرك في إطار منظومة ثلاثية، تتكون من وسائل الإنتاج، والقوى المنتجة، وعلاقات الإنتاج. وبذلك يتمُّ رفض العوامل الغيبية والفكرية في تحديد البناء الفوقي للمجتمع. ويبدأ تطور المجتمع، عند الماركسيين، بنظام المشايعة البدائية، ثم نظام الطبقات الناتج عن انقسام المجتمع البدائي إلى سادة وعبيد، ويعقبه نظام الإقطاع الذي يسود فيه الإقطاعيون على حساب الأقنان؛ ثم النظام الرأسمالي، الذي يُقسم المجتمع إلى رأسماليين وأجراء. وبهذه الكيفية تسير عجلة المادية الجدلية في صراع حتمي إلى أن تبلغ هدفها الأسمى بقيام الشيوعية المطلقة، التي بموجبها تزول المصالح الاقتصادية المتعارضة، ويسود التعايش الأبدي بين وسائل الإنتاج، وعلاقاته والطبقة العاملة المنتجة[16].

بَيْدَ أن المادية التاريخية واجهت نقداً حاداً من علماء الحداثة وما بعدها، ونذكر منهم أرنولد توينبي (1886–1975م) الذي شكك في صلاحية الماركسية أساساً لقراءة التاريخ، وتبنى طرحاً يؤمن بالقوى الغيبية، ودور الأفراد المبدعين، ومفهوم التحدي والاستجابة[17] في دفع حركة التاريخ البشري. ولذلك رفض التنظير بأنَّ سلوكيات الأفراد إفراز طبيعي لثمرة الإبداع الفكري المجرد، أو انعكاس للصراع بين مفردات المادة الإنتاجية. ويرى توينبي أنَّ نشوء الحضارات يتحقق عندما يحدث التقدم الذاتي للإنسان، وتكون استجابة المجتمع قويةً في

مجال العلوم والفنون والعقائد. ويفترض أن هذا التقديم الذاتي يجب أنْ يكون مدعوماً بصفوة من الأفراد المبدعين الذين اتخذهم السواد الأعظم قدوة له. وبهذه الكيفية تنشأ الحضارة في ثوب مثالي، وفق قيم المؤسس التي التف الأتباع حولها. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التفكك والانحلال عندما ينشأ التناقض في سلوكيات ورثة المبدعين الذين فقدوا جاذبية الجيل المؤسس، وانفضت الأكثرية من حولهم. وفي ظل هذا الصراع والشقاق الداخلي تفقد الحضارة رونقها، وتواصل الانحدار صوب التفكك والانحلال[18].

إلا أنَّ أطروحات توينبي القائمة على اعتبار الحضارة وحدة لتحليل الوقائع التاريخية في ضوء جدلية التحدي والاستجابة لم تحظ بقبول معظم المؤرخين، الذين وصفوها بأنها "تركيب معماري ضخم" قائم على "أسس نظرية ضعيفة"، لا تصلح أنْ تكون إطاراً نظرياً لفهم أحداث العالم وإعادة تركيبها. ولذلك رفضها باراكلو مع الفلسفات التأملية الأخرى لقراءة التاريخ، ودعا المؤرخين لاتخاذ خطوتين مهمتين قبل التفكير في كتابة التاريخ. تتمثل الخطوة الأولى في استثمار مناهج العلوم الاجتماعية لدراسة الأحداث التاريخية، والثانية في الإلمام بتاريخ الشعوب غير الأوروبية؛ لتكون هناك نظرة متكاملة عن تاريخ العالم[19]. ولذلك نلحظ أن نقد الفلسفات التأملية قد مهد الطريق لظهور الفلسفة النقدية للتاريخ، التي يعتقد الملاح أنها "تنطوي على إمكانيات واسعة في مجال تطوير الأسس المعرفية لهذا العلم، وتوفير الشروط المساعدة لانطلاقة جديدة لفلسفة التاريخ"[20]. يكون قوامها المنطق العقلاني لدراسة الوقائع التاريخية؛ والمنهج التكاملي المستمد من علم التاريخ والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، والمستأنس بإنجازات المنهج التجريبي دون الانشغال بإعداد قوالب فلسفية مصطنعة، وغير مؤسسة على وقائع تاريخية دقيقة لقراءة أحداث الماضي، وتنميطها بطريقة تعسفية[21].

بدأت بوادر هذا المنهج التكاملي في ألمانيا، عندما تبنى كارل لامبرتش (Karl Lamprecht) مصطلح التاريخ الثقافي؛ لدراسة أحداث الماضي وفق منهج يزاوج بين مناهج علم الاجتماع، وعلم الإناسة، وتاريخ الفن[22]؛ إلا أن هذه

الخطوة انتقدها بعض المؤرخين الألمان، متعللين بأن التاريخ يجب أن يكون له منهجه الخاص الذي يميزه عن مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. لكن في المقابل وجدت أطروحة التاريخ الثقافي رواجاً في أوساط رهط من المؤرخين الأمريكيين، أمثال جيمس هارفي روبنسون (James Harvey Robinson)، الذي استن مصطلح التاريخ الجديد، محتجاً بأن العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يمكن أن تقف مستقلة بعضها عن بعض، بل ينبغي أن تتكامل من حيث المناهج؛ لتعطي رؤية كلية لقراءة أحداث الماضي الإنساني. ومن هنا دعا إلى تجسير قنوات التواصل بين علم التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى[23]. في فرنسا برز اسم المؤرخ هينري برَّ (Henri Berr)، الذي أدخل مفهوم التحليل التاريخي المركب، القائم على العلاقة الثلاثية المتبادلة بين الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ[24]. بهذه الكيفية استطاعت هذه المحاولات الأولية السابقة لمدرسة الحوليات الفرنسية أن تتجاوز إخفاقات تيار الوضعانية الذي شجع على استقلالية العلوم الاجتماعية والإنسانية بعضها عن بعض، مع الالتزام بالمعرفة "التاريخية الموغلة في التخصص... والممعنة في التدقيق والنظر في ضبط النصوص الوثائقية، واستخراج الحقائق المفردة منها"، دون عناية بالسياق "التاريخي الذي يحمل معطيات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وديمغرافية، ونفسية"[25].

مدرسة الحوليات الفرنسية: الرؤى والأطروحات

يفترض بعض المؤرخين أن الدعوة إلى "التاريخ الجديد"، التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين مرحلة لاحقة لمدرسة الحوليات الفرنسية؛ لأنها تمثل خروجاً معرفياً على أدبيات الحوليات من حيث المنهج، والموضوعات التاريخية، وكيفية تناولها؛ إلا أن هذا الافتراض فيه خللٌ؛ لأن منظري التاريخ الجديد الذين كانوا أعضاءً في مدرسة الحوليات، يرون أنَّ الحوليات نفسها قد أُسست على مفهوم التاريخ الجديد الذي نشأ في أمريكا. وبمعنى آخر إن الحوليات كانت تمثل وعاءً معرفياً لتوطين أفكار رواد التاريخ الجديد، ولم تكن الرائد الوحيد في هذا المضمار. والشاهد في ذلك أنَّ جاك لوغوف

(Jacques Le Goff)[26] يرجع أُصول التاريخ الجديد إلى القرن الثامن عشر الميلادي، عندما أصدر فولتير مؤلفاً بعنوان: "تأملات جديدة حول التاريخ"، مؤكداً أنَّ الأحداث التاريخية المتراكمة تقوم على أبعاد اقتصادية، وديمغرافية، وسياسية، وعسكرية، ودبلوماسية، فضلاً عن عادات الناس وتقاليدهم وحرفهم، وبذلك وضع المعرفة التاريخية في نسقٍ إشكالي، يتهم بالتطورات والتغيرات بين كل طبقات المجتمع، ثم يفسرها ويحللها دون أنْ يسردها سرداً وصفياً ساكناً. ولذلك يرى شارتوبريان (Chateaubriand) أنَّ الكتابات التاريخية الفرنسية تحتاج إلى إعادة نظر ومواكبة؛ لأن اضمحلال المجتمعات القديمة أفضى إلى قيام مجتمعات جديدة لها قوانينها، وطبائعها، وأعرافها، وعاداتها، ومواقفها، ومبادئها. وتعني المواكبة بالنسبة له المنهج الموسوعي الذي يُوظف فيه كل شيء "من علم الفلك إلى الكيمياء، ومن الفنون المالية إلى التقنيات الصناعية، ومن معرفة الفنان والنحات والمهندس المعماري إلى التقنيات الصناعية، ومن دراسة القوانين الكنسية والمدنية والجنائية إلى القوانين السياسية"[27]. وبهذه الكيفية يرى استقامة المنهج الكلي "للتاريخ الحديث"، الذي يصفه لوغوف بأنه مصطلح مطابق لمصطلح "التاريخ الجديد". وعلى النسق ذاته جاءت مساهمات جول ميشيله (Jules Michelet) في تقديمه لتاريخ فرنسا سنة 1869م، وكذلك فرنسوا سيميان (Francois Simiand) الذي نبذ عبادة أصنام التاريخ الثلاثة، المتمثلة في التاريخ السياسي، والتاريخ الفردي-البطولي، والتاريخي الوقائعي الذي يستمد روحه من الوثائق وأصول الأحداث المجردة. والدعوة للابتعاد عن التاريخ السياسي بشكله النمطي، شكَّلت مرتكزاً مهماً لمدرسة الحوليات، التي مالت إلى التاريخ الإشكالي في إطار النظرة الكلية للأحداث التاريخية التي تشكلت في حيز جغرافي معينٍ؛ والمنهج التكاملي القائم على الاستئناس بمناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية في تحليل الأحداث التاريخية، والأزمنة التاريخية المتعاقبة، ودورها في تقصي أبعاد الحدث التاريخي بجوانبه المختلفة. وهذه النظرة الثلاثية تبناها منظرو التاريخ الجديد من حيث المنهج وتنوع الموضوعات.

وفي إطار هذا التسلسل التاريخي يرى جاك لوغوف أنَّ حركة التاريخ الجديد بدأت انطلاقتها الأولى في القرن العشرين للميلاد من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نشر هـ. أ. بارنس (H.E. Barnes) في عام 1919م مؤلفاً بعنوان "علم النفس والتاريخ"، وفي عام 1925م مؤلفاً آخر بعنوان "التاريخ الجديد والعلوم الاجتماعية"[28]. ويربط لوغوف هذه الحركة التجديدية بظهور علوم جديدة، مثل علم الإنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم السيميولوجيا (الأعراض)، وعلم استشراف المستقبل؛ وتجديد بعض العلوم التقليدية التي أضحت تُوصف بالحداثة أو الجدَّة، مثل الألسنية الجديدة، والتاريخ الاقتصادي الجديد؛ فضلاً عن التداخل التخصصي بين هذه العلوم، وطبيعة التسميات المشتركة التي أنتجتها، مثل التاريخ الاجتماعي، والديمغرافيا التاريخية، والإنثروبولجيا التاريخية. وتجسدت حصيلة ذلك في نشوء علوم تتجاوز الحدود التقليدية الوهمية التي رسمها منظرو المدرسة الوضعية التجريبية[29]. وإلى جانب ذلك، برز تأثير علماء الجغرافيا، أمثال بول فيدال دو لابلاش (Paul Vidal de la Blache)، وجان برونهس (Jean Brunhes)، وألبير دمنجون (Albert Demangeon)، الذين نادوا بضرورة التحالف بين التاريخ الجديد والجغرافيا البشرية.

وفي ظل هذا الحراك الفكري أسس مارك بلوخ (Marc Bloch)[30] ولوسيان فيفر (Lucien Febvre)[31] مجلة "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" عام 1929م؛ لتكون حضانةً للتاريخ الجديد، ونشر أدبيات المنتمين إليه[32]، وفق منهج تكاملي، يركز على الدراسات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية، بعيداً عن أصنام التاريخ الثلاثة: السياسي، والفردي (البطولي/ البيوغرافي)، والتسلسل التاريخي (الوقائعي) القائم على الأصول (الوثائق). فكان القصد من وضع "التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" عنواناً للمجلة، دفع البحث التاريخي صوب مجالٍ يكاد يكون مغيباً كلياً من أدبيات التاريخ التقليدية آنذاك، فضلاً عن أن الوضع الاقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية قد شغل الباحثين المهتمين بإفرازاته الإشكالية[33]. ومن زاوية أخرى أفسح الحوليون المجال لعلم الاجتماع وعلاقته بالعلوم الأخرى، استناداً لإسهامات أميل دوركهايم (É mile Durkheim)

في مجلة "الحولية السوسيولوجية" التي أسسها عام 1897م. وجاءت أيضاً محاولات ماكس فيبر (Max Weber)؛ لربط الدراسات الاجتماعية بالتاريخ، والقانون، والاقتصاد، والسياسة، بغية تكوين منهج تكاملي لقراءة الواقع الإنساني في إطار المجتمع الواسع. أما بول فيدال دي لا بلاش (Paul Vidal De La Blache) فقد أسهم في ربط الجغرافية بالتاريخ لفهم العلاقة بين الإنسان والأرض[34]. وامتد هذا التواصل المعرفي إلى علم النفس ودوره في تحديد مسار الظواهر الاجتماعية والسلوك العاطفي في مناقشة القضايا التاريخية. ويؤكد مجمل هذه التفاعلات أنَّ مدرسة الحوليات الفرنسية قد نشأت في واقع فكري متجدد، يدعو لقيام منهج تكاملي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية. وأخيراً تبلورت ملامح هذا التكاملي المنهجي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية في إصدارات مجلة الحوليات، التي ضمت إلى جانب مؤسسيها بلوخ وفيفر، نخبة من الكُتَّاب الأكاديميين، الذين اهتموا بالمنهج التكاملي، المعضد بمناهج الجغرافيا، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والفلسفة، والسياسة، وعلم النفس، واللغويات في دراسة القضايا التاريخية[35]. وبموجب ذلك تطور المنهج التكاملي، وتنوعت حقول الموضوعات التاريخية، المرتبطة بالأنشطة الإنسانية عبر الزمان والمكان، وتعاظمت درجة تأثيرها في وتأثرها بالبيئات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية المحيطة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، خَطَت مجلة الحوليات خطوة أكثر انفتاحاً من حيث المنهج والموضوعات؛ حيث عدَّلت اسمها إلى "حوليات. اقتصاديات. مجتمعات. حضارات" (Annales: Economies-Sociétés-Civilisations). وبهذه الصيغة التجريدية، عمدت رئاسة تحريرها إلى توثيق الفعل الإنساني بمكوناته الاقتصادية، والمجتمعية، والحضارية. ومصطلح الحضارات كان مصطلحاً مفضلاً عند مؤسسيها (بلوخ وفيفر)؛ وذلك لاتساع مدلوله وشموله بالنسبة للبُعدين المادي والروحي[36]. وبرز في تلك الفترة أيضاً دور لوسيان فيفر (1944–1956م)، رئيس تحريرها، الذي مال إلى تمجيد كتابة التاريخ الإشكالي بدلاً من التاريخ الآلي، وذلك وفق منهج تكاملي، يربط بين الماضي والحاضر

في نسقٍ ارتدادي[37]. وعمَّق هذه النظرة التكاملية، فرناند بروديل (1902–1969م)[38]، رئيس تحريرها، الذي أدخل مفهوم الأزمان الثلاثة في كتابة التاريخ، وترسيخ مفهوم الأمد الطويل في تناول الأحداث التاريخية في حيز جغرافي معينٍ، وفوق هذا وذاك جذب إليها نخبة من المؤرخين الفرنسيين، أمثال جاك لوغوف، ولوروري لادوري، الذين أسهموا في ترويج مناهجها وأدبياتها خارج نطاق أوروبا القديمة[39].

وبناءً على هذه التطورات المنهجية تبلورت إسهامات مدرسة الحوليات الفرنسية في النقاط الآتية:

أولاً: إن مؤسسي مدرسة الحوليات الفرنسية اعتبروا أنَّ علم التاريخ لا يرتبط فقط بالماضي؛ لأن بعض السلوكيات الإنسانية وأنماط الحياة الاجتماعية لها القدرة على الاستمرار في فضاء الحاضر، والتأثير في المستقبل. وتؤكد هذه النظرة التطورية أنَّ الأحداث التاريخية انعكاسات للسلوك الإنساني في إطار حركة الزمن المتجددة دوماً. ولذلك قسم فرناند بروديل الزمن التاريخي إلى ثلاثة مستويات، تتمثل في الزمن شبه الثابت الذي يعكس علاقة الإنسان بالمحيط الجغرافي الذي يعيش فيه؛ والزمن البطيء المرتبط بحركة الاجتماع الإنساني والأنشطة الاقتصادية والعمرانية المصاحبة له؛ والزمن الحدثي أو التقليدي الذي يتجسد في الحراك السياسي والنتائج المرتبة عليه، فهو أكثر سرعة من سابقيه. ويؤكد هذا البُعد التطوري لحركة التاريخ ضرورة تبني منهج تكاملي لتفسير أحداث الماضي الإنساني، بجوانبها المختلفة، وحركتها الزمانية والمكانية ذات المستويات المتعددة[40].

ثانياً: عدم الاكتفاء باستثمار الوثيقة التاريخية من خلال النقد الخارجي (الظاهري) والداخلي (الباطني) فقط[41]، بل يجب أنْ يستخدم المؤرخ مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى استخداماً تكاملياً، يتجاوز مبدأ المساعدة، إلى رحاب التحليل الموضوعي لمحتويات الوثيقة في إطار الظروف النفسية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي أسهمت في صوغها وتكوينها. وبناءً على ذلك يرى بلوخ أنَّ الوثيقة يجب أن لا تكون المصدر التاريخي الوحيد، وأن

مفهومها يجب يتجاوز النصّ المكتوب؛ ليشمل الرسومات، والتماثيل، وشواهد القبور، والنيميات، والرنوك. ولذلك يقول لوسيان فيفر: يجب أن يحرر التاريخ " . . . نفسه من الوثائق، وما تفرضه من تحديدات، وإن عليه أن يستعمل كافة ما يستعمله الإنسان: اللغة، والعلامات، وأدلة الريف، ونظم الحقول، والأساور، والقلائد، وكل مصدر آخر يمكن الحصول عليه، وبالاختصار: فإنَّ عليه أنْ يكون منفتحاً لكل المكتشفات، وطرق العلوم الأخرى، كالجغرافيا، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، عليه أن لا ينجرف في النزعات التي برزت في العشرينيات والثلاثينيات [من القرن العشرين] في تقسيم نفسه إلى عدد من التخصصات (التاريخ الاقتصادي، تاريخ الأفكار. . . إلخ) التي يسير كل منها في طريقه الخاص. ففصل التاريخ عن مضماره الاجتماعي هو أسوأ من عبث، ومن المؤكد أنه كان مضللاً. وعلى أي حال، فإنَّ البحوث المتخصصة في التاريخ الاجتماعي أو الاقتصادي، قيمتها بالدرجة الأولى في قدرتها على كشف واجبات جديدة، وسبل جديدة في معالجة التاريخ ككل "[42].

ثالثاً: ضرورة انتقال التاريخ من الحقل السياسي التقليدي القائم على القراءات النمطية لمكونات الدولة إلى دراسة تاريخ السُلطة وتأثيراتها، مع النظر في القضايا الذهنية، والانثربولوجيا التاريخية، وتاريخ الهامشيين في المجتمع، كما يسميه جان كلود شميت (Jean-Claude Schmitt). وبذلك تصبح النظرة الكلية لحركة التاريخ أكثر شمولاً؛ لأن تاريخ السُلطة لا يعني تاريخ الدولة؛ لأن السُلطة تتجسد في شكل علاقات أفقية بين القطاعات الفاعلة فيها، وعلاقات رأسية بين الحاكم والمحكومين من طرف، وبين الرئيس والمرؤوسين في طرف آخر. وهنا يبرز مفهوما القوة والاستلاب، وقضية الراعي والتابع، والتأييد والمقاومة، واستخدام الأيديولوجيات المرتبطة بطرفي السُلطة وصراعاتهما. ومن ثم يكون البحث التاريخي إشكالياً بدلاً من أن يكون آلياً، كما يرى فرناند بروديل[43]. هكذا ظل التاريخ - المشكل يمثل بُعداً مهماً في إسهامات مدرسة الحوليات، دون أن يذعن المؤرخ إلى الإملاء الوثائقي، بل يُولد من الوثائق قضايا إشكالية، تربط الحقب التاريخية بعضها ببعض بعيداً عن هيمنة الفواصل الوهمية[44].

رابعاً: يرى مؤسسو مدرسة الحوليات ضرورة ترتيب للعلوم الإنسانية والاجتماعية في وضع حلزوني، يُقر تداخل بعضها مع بعض، كما أكد ذلك جان بياجه (Jean Piaget) عندما استشهد بالعلوم التاريخية؛ أي العلوم ذات الصلة بعلم التاريخ، التي تمكِّن المؤرخ من وضع الحدث التاريخي في إطار شمولي، يستوعب كل ضروبه المرتبطة بالفعل الإنساني والظروف المحيطة به، وفق مناهج تخصصية متعددة ومتكاملة في استقرائها لمفردات الحدث التاريخي، وإعادة تركيبه بصورة أقرب إلى الواقع[45].

نلحظ أن هذه المرتكزات التي استندت إليها مدرسة الحوليات الفرنسية تُشبه في كلياتها منطلقات التاريخ الجديد، التي أشرنا إليها. ويقودنا هذا التشابه إلى طرح أسئلة منهجية: ما أوجه الشبه والاختلاف بين مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد؟ وإذا لم يكن هناك اختلاف جوهري؛ فما مبررات الدعوة للتاريخ الجديد؟ وهل هذه الدعوة تعني أن مدرسة الحوليات قد أدت رسالتها، ويجب أن تفسح المجال للتاريخ الجديد؟ نحاول أنْ نجيب عن هذه الأسئلة ومثيلاتها في الفقرة القادمة.

أشرنا إلى أنَّ منظري التاريخ الجديد يرون أن مدرسة الحوليات كانت حضانة للتاريخ الجديد؛ لأنها تستند إلى مرتكزات التاريخ الجديد من حيث المنهج وتنوع الموضوعات، ولكنها بدأت تنحرف تدريخياً عن مسارها الأول في سبعينيات القرن العشرين، متبنيةً النظرية البنيوية والتاريخ السياسي في طرحها ومناقشتها للأحداث التاريخية، وبذلك "أصبحت المجلة تُنادي بنقيض ما كان ينادي به مؤسساها بلوخ وفيفر، اللذان كانا يعرِّفان التاريخ بأنه علم التّغيير الدَّائم". وفي ظل تلك الظروف الملتبسة أصدرت مجموعة من المؤرخين، عملاً جماعياً موسوعياً بعنوان "التاريخ الجديد"[46] عام 1978م. أشرف عليه وقدم له أحد مؤرخي مدرسة الحوليات، جاك لوغوف. يحتوي المؤلف الجماعي على عشر مقالات أساسية، تتناول حقول التاريخ الجديد، ومفاهيمه، واتجاهاته البحثية، والمراحل التي قطعها. وجاء ترتيب تلك المقالات على النحو الآتي: جاك لوغوف "التاريخ الجديد"؛ وميشل فوفيل "التاريخ والأمد

الطويل"، وكريزيستوف بوميان "تاريخ البنى"؛ وإندريه بوغيار "الأنثربولوجيا التاريخية"؛ وفيليب أرياس "تاريخ الذهنيات"؛ وجان-مري بيساز "تاريخ الثقافة المادية"؛ وجان لاكوتور "التاريخ الآني"؛ وغي بوا "الماركسية والتاريخ الجديد"؛ وجان كلود شميث "تاريخ الهامشيين"؛ وإفلين باتلاجين "تاريخ المتخيل". ويقول لوغوف في الفصل الافتتاحي: "إنَّ التاريخ الحي، وخاصة التاريخ الجديد، لا يشكل كتلة واحدة، ولكن مجموعة (سديم أو سحابة من الكتل)، محورها الأساسي هو مدرسة الحوليات التي لم تتوقف، ولا يجب أنْ تتوقف عن الطموح إلى بلوغ تاريخ شمولي، يبحث في تطور المجتمعات وفقاً لنماذج جامعة"[47].

يلحظ القارئ المتمعن في مقالات هذا الكتاب أنَّ الأطروحات التي عُرضت فيه لا تخرج خروجاً صريحاً على مرتكزات مدرسة الحوليات الفرنسية من حيث الكيف؛ لكنها وسَّعت بعض المفاهيم المرتبطة بالمنهج التكاملي، وجددت آليات استثمار المصادر التاريخية، وأضافت حقولاً جديدة للبحث التاريخي في إطار أكثر شمولية. ولذلك يصف وجيه كوثراني الدعوة للتاريخ الجديد، بأنها نوع "من النزوع المذهبي - المدرسي داخل فرنسا آنذاك. وكان ردُّ فعل على رأي شاع، مفاده أنَّ مدرسة الحوليات تمر بأزمة، ومن مظاهر هذه الأزمة: تحول تواريخها من الطابع التوليفي (travaux de synthese) إلى حالٍ من التفتُّت"[48].

وبغض النظر عن خلفيات الأزمة التي قد تكون عاشتها مدرسة الحوليات؛ فإنَّ أدبيات التاريخ الجديد قد أسهمت في توسيع نطاق مناهج الإنسانيات والاجتماعيات المتداخلة والمتكاملة على مستوى العالم، وتنبى العديد من الباحثين هذا المنهج، وحاولوا تطويره بحسب أجندتهم العلمية. وعند هذا المنعطف نشأ جدل آخر عن مفهوم التاريخ الشامل، الذي وصفه بعض الناقدين بأنه "يحمّل المؤرخ وزراً ثقيلاً جداً، ويجعله يتخصص في العديد من الميادين (تاريخ، اقتصاد، أنثربولوجيا، علم اجتماع...)"، ولذلك فضَّلوا أنْ يحصر المؤرخ نفسه في دراسات دقيقة عن قضايا محددة زماناً ومكاناً؛ لأن الشمول في التناول التاريخي يخرجه عن تخصصه الدقيق[49]. ويبدو أن هذا الشعور قد

تسرب إلى مجلة الحوليات نفسها؛ لأنها غيرت اسمها عام 1993 إلى "مجلة التاريخ والعلوم الاجتماعية"، وواضح أن كلمة تاريخ ضمنت في عنوانها لتؤكد "هُويَّة علم التاريخ"، كما يرى التيمومي، وتحافظ عليه من "الضياع تحت ركام العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى"[50].

المنهج التكاملي والرأي الآخر

واجهت مدرسة الحوليات منذ نشأتها عام 1929م انتقادات متعددة من بعض المؤرخين وعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، ونذكر منهم فرانسوا دوس (Francois Dosse)[51] الذي وصف المنهج التكاملي بأنه "تجربة انتحارية مزدوجة"، تعني من طرفٍ ذوبان علم التاريخ في العلوم الاجتماعية والإنسانية الآخرى؛ ومن طرف ثانٍ التراجع نحو التاريخ الوضعي القديم الذي شهده القرن العشرين[52]. ورأى دوس هذا يرتبط تحديداً بمرحلة الدعوة المعاصرة إلى التاريخ الجديد، التي عمدت في نظره إلى خطاب تاريخي يناقض خطاب بلوخ وفيفر، ويقضي بالتخلص من الأرضية التاريخية التي حافظا عليها؛ لأن الانصهار غير "التوليفي" في حقل العلوم الاجتماعية يطعن في هوية علم التاريخ[53].

ويتهم فرانسوا دوس الجيل الثالث من مؤرخي الحوليات بعدم السعي إلى كشف القوانين والمعايير الناظمة لسير الأحداث والوقائع التاريخية؛ لأن نزعتهم التجريبية دفعتهم إلى التركيز على الأسئلة الكيفية (كيف) أكثر من السببية (لماذا)، ولذلك ابتعدوا عن "مفهوم التاريخ – المشكل" الذي نادى به بلوخ وفيفر، ومالوا إلى التوظيف المفرط لمناهج العلوم الاجتماعية، الذي يمكن أن يفضي إلى تذويب هويَّة علم التاريخ، وتفتيت موضوعاته[54]. وفي هذا يقول دون:

> **"غير أنَّ التاريخ الذي تمَّ تطعيمه بالعلوم الاجتماعية ينتهي بالتخلي عن هُويَّته، ويتعرض لخطر كبير، بأن يجد نفسه معرضاً للضياع في الانفجار، والتحول إلى شظايا، وتعدد مواضيعه المختلفة، التي لا توجد بينها علاقات. وهو يوشك أن ينتهي مثل علم الحيوان بالأمس، أو يعرف أزمةً**

وتهميشاً كاللذين عرفتهما الجغرافيا، فإذا كان هذا التطور قد تمَّ على ثلاث مراحل، يمكن أن نبين حركتين كبيرتين وشكلين مختلفين لعلوم الإنسان التي اندرج فيها تاريخ الحوليات، مثل التوجه الإنسانوي الشمولي، توجيه الجيل الأول والثاني، وهو جيل مؤسسي حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي التي أُسست عام 1929، من قِبَل مارك بلوخ ولوسيان فيفر، وكذلك فرناند بروديل. إنها محاولة بناء سوق مشتركة لعلوم الإنسان الموحدة حول التاريخ، والتوليف بينها في كتابة شمولية قد تؤدي إلى ميلاد علم مشترك كان فرناند بروديل يتمناه من أعماقه. وتغيّر المشهد في الستينيات، تخلى المؤرخون الحولياتيون عن توجههم التوليفي من أجل الصمود أمام الهجوم الجديد للعلوم الاجتماعية، وألقوا بسلاحهم وأصبحوا يفكرون في تقسيم مؤقت للاختصاصات من خلال الممارسات المختلفة، ومختلف مواضيع التاريخ، فوجد الإنسان نفسه خارج المركز خلال هذا التوجه الذي وقع فيه تفكيك التاريخ إلى ممارسات جزئية، وتخلى عن كل الطموحات الشمولية [. . .]. لقد أدت عملية التفكيك التي قامت بها حوليات الجيل الأخير إلى بروز كتابة أكثر وصفية مما هي تفسيرية، وأكثر وضعانية وتجريبية مما هي علمية. وفي هذا الشكل الجديد لحقل العلوم الاجتماعية فقد المؤرخ عصاه، كرئيس للجوقة؛ ليصبح عاملاً من العمال في أعماق المناجم، يأتي بالمواد المطلوب درسها للعلوم الاجتماعية الأخرى، كما يراه إيمانويل لوروا لادوري، فهو متسكع على طريقة ميشال دو سيرتو، واختصاصي في الهوامش والمنحرفين

والاختلال. إنه يتخلى عن دوره الاجتماعي ليدخل بشكل أفضل في حقل الإعلام"[55].

لكن الشيء الذي يؤخذ على انتقادات فرانسوا دوس، أنها لم تراع أنَّ المنهج التكاملي لدراسة التاريخ في جزئياته منهج متغير، بحسب المشكلات المطروحة والمعطيات الجديدة، بدليل أن المشكلات الاقتصادية طغت في أدبيات فترة ما بين الحربين، وقلَّ الاهتمام بالتاريخ الثقافي، ودراسة الذهنيات، وعلم النفس التاريخي. فالثورة التكنولوجية الهائلة التي نعيشها اليوم قد أفرزت معطى جديداً، يقضي بضرورة إعادة توجيه الخطاب التاريخي ليتلاءم مع الوعي الجديد للزمن التاريخي وأدواته الإعلامية. ولمواكبة هذه التحولات شهد المنهج التكاملي نقلة مكانية من إطاره الوطني الضيق إلى رحاب العالمية، ونقلة منهجية في الاستئناس بمناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى؛ لذلك نلحظ أن جاك لوغوف كانت مدركاً للاحتمالات المرتبطة باحتواء التاريخ للعلوم الاجتماعية والإنسانية، بدليل أنه حصر احتمالات الاحتواء المتوقعة ثلاثة احتمالات:

أولاً: تأسيس علم تاريخ شامل يبتلع كل العلوم الإنسانية، ويوحِّدها في إطار دراسة الإنسان في الزمن مقابل ذوبانه وفقدانه لهُويته.

ثانياً: الالتحام بين العلوم الإنسانية الثلاثة المتقاربة (التاريخ، والأنثروبولوجيا، والاجتماع)، وتسمية العلم الناتج من هذا التلاحم بـ "التاريخ السوسيولوجي"، كما يرى بول فاين، أو "الأنثروبولوجيا التاريخية"، كما يفضل جاك لوغوف.

ثالثاً: الانكفاء داخل الحدود التقليدية لعلم التاريخ، وبذلك تجمد عملية التواصل مع العلوم الإنسانية الأخرى، وتحدث قطيعة إبستمولوجية، تفضي إلى ارتداد علم التاريخ إلى محيطه الوضعي (التاريخانية)[56].

لاشك أنَّ هذه الاستنتاجات شكَّلت تحدياً للمؤرخين، الذين حمَّلوا فترة "ما بعد الحداثة" وزر ما يسمى بـ "فوضى الكتابة التاريخية" التي ابتعدت في

منهجيتها عن الأصول الحِرَفيَّة، بحسب وجهة نظرهم. ونلحظ هذا الرفض مجسداً على سبيل التمثيل في كتابات جيفري إلتون (Geoffrey Elton): "العودة إلى الجوهر"[57]، ورتشارد إيفانس (R. Evans): "دفاعاً عن التاريخ"[58] التي نادت بالتمسك بثوابت التاريخ الصحيح (proper history) القائم على المصادر والقرائن التاريخية في أساسه دون الاعتماد على التنظير المستأنس من مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، أو السرد التاريخي غير المقيد بمعايير البحث التاريخي المتعارف عليها. وبناءً على ذلك قدَّم إلتون نصيحتين مهمتين للمؤرخين المحترفين:

أولاً: الفصل الكامل بين الأسئلة التي يطرحها المؤرخون والإجابات المتوقعة عنها؛ بمعنى أنْ تكون إجاباتهم أو تفسيراتهم مستقاة من المصادر التاريخية والقرائن المصاحبة لها، وليست من وحي توقعاتهم المسبقة، وبذلك يستطيع المؤرخ التعامل مع مصادره بموضوعية، بعيداً عن التصورات الخيالة.

ثانياً: يجب أنْ يدرس المؤرخ المحترف الماضي من خلال مفاهيمه، وقيمه، ومعاييره المستقاة من واقع أحداثه، كما تبرزها المصادر المتاحة، دون أن يعتمد على قيم ومعايير مستعارة من أحداث الحاضر المقيسة على أشباهها ونظائرة في الماضي. وهنا إشارة لعدم الاستئناس بمناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، بحجة أنها متأثرة بالواقع التجريبي المعاصر[59].

وتقودنا هاتان النصيحتان إلى الحديث مرة أخرى عن سلطة المصادر التاريخية العليا، والجدل القديم المستحدث بين النظرة الواقعية والنظرة النسبية للمعرفة التاريخية، الذي أسلفنا الإشارة إليه في صدر هذا البحث، لكن الشيء الجديد الذي طرحه ريتشارد إيفانس هو تجاوز إطار السؤال التقليدي، الذي جعله إدوارد كار (Edward Carr) عنواناً لكتابه "ماهو التاريخ"[60]، إلى سؤال جوهري، مفاده: "هل يمكن في عصر ما بعد الحداثة كتابة تاريخ حِرَفي يعتمد على المصادر التاريخية وحدها؟" وهنا تتجلى مرافعة المؤرختين إليزابيث فوكس - جينوفيز (Elizabeth Fox-Genovese) وإليزابيث لاش - كوين (Elisabeth Lasch-Quinn) في كتابهما "إعادة بناء التاريخ"[61]، وفي كتاب آخر بعنوان "قول الحقيقة

عن التاريخ[62]، حيث تُقر مؤلفتا هذا الكتاب الأخير بنسبية المعرفة التاريخية في إطار مفهوم جديد، يختلف عن المفهوم الذي تبناه رانكي؛ حيث أطلقتا عليه اسم الواقعية العلمية (Practical Realism). وبناءً على ذلك انتقدت مؤلفتا "قول الحقيقة عن التاريخ" فرضيات ما بعد الحداثة القائمة على مفهوم النسبية المطلقة لعلم التاريخ، التي أعادت تصنيفه ضمن الفنون الأدبية؛ أي بمعنى آخر أنهما تنتقدان ادعاء منظري ما بعد الحداثة بأن المعرفة التاريخية تقوم على سرد المؤرخ الذي لا يمثل الماضي، بل يستند إلى تصور وقائعه بحسب توافق متطلبات المزاج الثقافي المسيطرة على روح الحوارات التاريخية. ولذلك تعتبران المعرفية التاريخية، على الرغم من نسبيتها، تختلف عما توصَّل إليه منظرو ما بعد الحداثة؛ لأن مخرجاتها تعتمد على المصادر التاريخية والقرائن المستنبطة منها، التي تمكِّن المؤرخ من إعادة تركيب أحداث الماضي، وسردها بصورة أقرب إلى الواقع.

وهنا تطرأ ثلاثة أسئلة عن عملية سرد المؤرخ للأحداث التاريخية: أهي سابقة لفترة ما بعد الحداثة أم لاحقة لها؟ وهل ينسب تأويل سجلات الماضي في نسق لغوي وتركيبي إلى المؤرخ وحده دون اصطحاب وقائع الماضي بصفة موضوعية؟ وكيف يمكن تجسير الهوة بين سجلات الماضي وأحداثه من طرفٍ وسرد المؤرخ في طرف ثانٍ؟ طُرحت هذه الأسئلة في سياق انتقادات منظري ما بعد الحداثة إلى سرد المؤرخ الذي يصفونه بالروح البلاغية التي لا علاقة لها بالواقع؛ وأدبيات المؤرخين الذين يقرُّون التطابق النسبي بين سردية المؤرخ والواقع التاريخي؛ لأن المؤرخ، في عرفهم، يعتمد على المصادر التاريخية والقرائن المصاحبة لها، مع الالتزام بتوظيفها وفق أدوات البحث التاريخي المتعارف عليها في استقراء الأحداث التاريخية، والتثبت من صحتها، وإعادة تركيبها في سردية تاريخية، تصف مفردات الماضي بدقة ومهنية عالية، دون الانشغال بشكليات السرد اللغوي[63]. وتجاوزاً لهذا الاختلاف بين منظري ما بعد الحداثة والمؤرخين المحترفين، حاول توكر (Tucker) أن يميز بين الكتابة التاريخية المرتبطة بسرد الوقائع التاريخية المتفق عليها، والكتابة التاريخية المتعلقة بتحليل الوقائع التاريخية، وكيفية حدوثها، والأسباب التي أفضت إلى

تشكيلها. وبهذه الكيفية يقر توكر بصدقية الواقعية التاريخية من طرف، وذلك إثباتاً لعملية السرد التاريخي، ومن طرف آخر يعطى مساحة لإجهادات السرد التاريخي، القائم على تحليل الأسباب أو القرائن المرتبطة بأحداث الماضي، بحجة أنها لا تقدح في علمية التاريخ، إذا كانت مرتبطة بجملة من المعايير الناظمة لحركة البحث التاريخي[64].

وفي إطار السرد التاريخي القائم على القراءات التحليلية للمؤرخ واجهت مدرسة الحوليات الفرنسية ومنهجها التكاملي تحدياً آخر، تمثل في نقد لورنس ستون (Lawrence Stone) وآخرين لإسهامات الحوليات في مجال التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي، محتجين بأن مؤرخي الحوليات الأوائل مالوا إلى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، والاعتماد على مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية؛ لتعينهم في تحليل الوقائع التاريخية، واستنباط بعض القوانين والمعايير العامة التي تحكم حركة التاريخ من طرف، وثبت من طرف آخر أنَّ علم التاريخ علمٌ قادرٌ على توليد القواعد والنظريات العامة. ويرى ستون أنَّ الاعتماد على الحتميات الاقتصادية والبنيوية الاجتماعية قد أبعد المعرفية التاريخية عن مصادرها التقليدية، وأفسح المجال إلى السرد التاريخي القائم على الافتراضات العامة التي تبعد المؤرخ عن وظيفته الأساسية، وتجعل علم التاريخ علماً فرعياً خادماً للعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. وعند هذا المنعطف برز نمط سرد تاريخي آخر، يقوم على تنظم المادة التاريخية تنظيماً متتابعاً ومتسلسلاً زمنياً، يدور حول قصة متجانسة، تذخر بالوصف على حساب التحليل، وتهتم بالناس دون الظروف المجردة، وتعالج الخاص أكثر من معالجتها للجماعي أو الإحصائي[65]. وفي إطار هذا النمط السردي التاريخي تمَّ رفض المنهج التكاملي، وتفضيل الاعتناء بالمنهج السردي المرتبط بالقضايا الثقافية، وتفسيرها من واقع مصادرها الأولية والثانوية والقرائن التاريخية المصاحبة لها. وبهذه الكيفية أضحى النمط السردي الثقافي (أو التاريخ الثقافي الجديد) أكثر ضروب الكتابة التاريخية رواجاً في القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن جاذبيته في توصيف المفردات الثقافية، بعيداً عن النظريات البنيوية والحتميات الاقتصادية،

المرتبطة بمناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي تهدف إلى تحليل القرائن التاريخية للوصول إلى بعض القواعد العامة التي تحكم حركة التاريخ.

خاتمة

ترتبط قضية الانتقال من الحوليات إلى التاريخ الجديد ببُعدين متلازمين، هما المنهج التكاملي والموضوعات التاريخية المتنوعة، والصلة بين الاثنين تشكل ما يُعرف بالمعرفية التاريخية التي لا تعيد مفردات الماضي كما كانت عليه، بل تقوم على استقراء الأحداث التاريخية، والتثبت من صدقيتها، ونقدها وتحليلها، ثم إعادة تركيبها في نمط سردي؛ لتكون أقرب إلى الواقع، وأكثر قدرة على توثيق مخرجات العلاقة الجامعة بين الماضي والحاضر وفق حركة ارتدادية. وكما أشرنا في صدر هذا البحث أنَّ ابن خلدون هو أول من أشار إلى المنهج التكاملي في كلياته، وتكررت الإشارة في أدبيات فولتير وشارتوبلوين، ثم تبلورت عملية الانتقال من التنظير إلى التطبيق في أدبيات مجلة الحوليات الفرنسية، التي رفضت الالتزام بالأصنام الثلاثة (التاريخ البيوغرافي، والتاريخ السياسي، والتاريخ الوقائعي)، مؤثرة البحث في التاريخ الإشكالي من حيث الموضوعات المختارة، التي يمكن أن تُعالج وفق منهج تكاملي، يستمد ثوابته من تقاليد البحث التاريخي المتعارف عليها، ويحتوي مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، المفسرة للأفعال التاريخية. وبدأت عملية الاحتواء هذه، كما أشرنا من قبل، بعد تأسيس مجلة الحوليات، حيث عمد مؤسساها (بلوخ وفيفر) إلى احتواء الجغرافية الفيدالية[66]، وعلم الاجتماعي الدوركهايمي[67]، وعلم النفس التاريخي؛ وفي الخمسينيات تمَّ اصطحاب علمي الإحصاء، والديمغرافية، وفي الستينيات والسبعينيات تضاعف الاهتمام بعلمي الإثنولوجيا، والأنثروبولوجيا. وعبر هذه المراحل الثلاث استطاعت مجلة الحوليات أن توسَّع منهجها التكاملي، وتنوّع موضوعاتها في إطار مفهوم المدى الطويل الذي وضعه فرناند بروديل، لدراسة التحولات الكبرى في التاريخ، ومعرفة عناصر الاستمرارية في تعاقبها، ولحظات القطيعة التي ترافق صيرورتها[68].

وعلى الرغم من موضوعية الحوليين فإن المنهج التكاملي واجه جملة من

التحديات والانتقادات التي ارتبطت في كلياتها بالجدل الدائر حول صدقية المعرفة التاريخية ونسبيتها، وبين توصيف الوقائع التاريخية وتحليلها وفق نظريات وفرضيات مستمدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، تستطيع أن تربط بين معقولية المجرد والواقع، وتوظف الواقع وقرائنه التاريخية لبناء شبكة من القوانين والمعايير الضابطة لحركة التاريخ العام. ولاشك أن مدرسة الحوليات قد حققت نقلة نوعية في الكتابة التاريخية؛ لأنها أضافت بُعداً مهماً للمعرفية التاريخية في جانبها الوصفي، وبُعداً منهجياً تكاملياً، مرتبطاً باحتواء العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتوظيفها في قراءة النصوص التاريخية، قراءةً متجاوزةً لمحتويات النصّ الظاهرة؛ ورابطةً إياه بالظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المحيطة. بَيْدَ أنَّ خصوم مدرسة الحوليات شككوا في صدقية سردها التاريخي، دون تمييز بين بُعديه الوصفي والاستنباطي، ولذلك عمد بعضهم إلى تأسيس منهج تاريخي آخر، يبعدهم عن دائرة القضايا البنيوية الاجتماعية والحتميات الاقتصادية، ويجعلهم أكثر ميلاً إلى مفهوم السرد الثقافي (أو التاريخ الثقافي الجديد) القائم على المصادر الشفوية والمكتوبة، وبقية مخلفات الإنسان الحضارية[69]، ويجنبهم مشكلات التحليل والاستنباط الناتج من الفلسفات التأملية، أو مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية. وبناءً على ذلك أضحى المنهج السردي الجديد (أو التاريخ الثقافي) يشكل حركة ارتدادية تجاه المفهوم الواقعي أو الوضعاني للتاريخ، ويعيد إلى الأذهان حواراً إبستمولوجياً قديماً يتعلق بماهيَّة علم التاريخ: أهو علم أم أدب؟

الهوامش والمراجع

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**: الجزء الأول من **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ن، ص: 10-9.

(2) هو فرانسيس بيكون (1561-1626م)، فيلسوف وكاتب ورسام إنجليزي، وُلِدَ في لندن، ودرس بجامعة كمبردج، ومنها رحل إلى باريس، حيث اشتغل في السفارة الإنجليزية، ثم عاد إلى وطنه الأم، وعمل مستشاراً للملكة إليزابيث. وكان من الفلاسفة البارزين في قيادة الثورة العلمية التي قامت على الملاحظة والتجربة في حل المشكلات النظرية والتطبيقية. ورأى أنه

يجب أن تكون للإنسان عقلية عملية جديدة، سبيلها في التفكير المنهج الاستقرائي الذي يكون الهدف منه ليس الحكمة أو القضايا النظرية بل العمل، والاستفادة من إدراك الحقائق والنظريات في نهوض الحياة الإنسانية، وقد عبَّر عن ذلك بقوله: "المعرفة هي القوة". ومن أهم كتاباته الفلسفية "التقدم في التعليم". انظر:

- **The New Encyclopaedia Britannica**, 15th ed., vol. 1, London: 1992, pp. 776-777.

(3) انظر:

- Collingwood, Robin George: **The Idea of History**, Oxford: Oxford University Press, Reprinted, 1978.

(4) - The Idea of History, P. 59.

(5) - The Idea of History, p 59.

(6) هرنشو، ج.: **علم التاريخ**، ترجمة: عبد الحميد العبادي، ط2، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982م، ص 2.

(7) علم التاريخ، ص 8.

(8) نقلاً عن: إدوارد كار، **ما هو التاريخ؟**: ترجمة: ماهر كيالي وبيار عقل، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1976، ص 57.

(9) هو أوغست كونت (1798–1857م)، عالم اجتماع فرنسي، وضع لبنات علم الاجتماع الحديث، وتأثر بأستاذه سان سيمون، الفيلسوف الفرنسي، وكانت كتاباته إلى جانب عظيم من التأمل الفلسفي، ويعتبر المؤسس الشرعي للفلسفة الوضعية، من أهم مؤلفاته: **محاضرات في الفلسفة الوضعية** و**نظام في السياسة الوضعية**. انظر:

- The New Encyclopaedia Britannica, vol. 3, pp. 510-11.

(10) التيمومي، الهادي: **المدارس التاريخية الحديثة**، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 2013م، ص 83–97.

(11) جورج ويلهلم فريدريك هيغل (1770–1831م)، مفكر ألماني، وأحد مؤسسي الفلسفة المثالية في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وُلِدَ في العام نفسه الذي وُلِدَ فيه الموسيقار الألماني بيتهوفن. ينحدر هيغل من أسرة نمساوية بروستانتية، عاش في مجتمع إقطاعي، تسوده رجعية النبلاء ورجال الدين، وعاصر الثورة الفرنسية وتأثر بها. درس كتاب الأخلاق لأرسطو قبل دخول الجامعة، وتأثر بروسو ومؤلفه العقد الاجتماعي في المرحلة الجامعية. وفي عهد سادت الفلسفة العقلانية الفرنسية لديكارت (Descartes)، والفلسفة التجريبية الإنكليزية لهيوم (Hume)، والفلسفة الألمانية لكانت (Kant). درس علم اللاهوت في المرحلة الجامعية، ولكنه لم يعمل قسيساً، بل فضل العمل في مهنة التدريس التي كانت تدر له عائداً مادياً بسيطاً من الطلبة المواظبين على حضور محاضراته، وبعد أن أكمل نظرية الفلسفة المثالية حصل على وظيفة أكاديمية في قسم الفلسفة بجامعة جينا، ثم أصبح مديراً لجامعة برلين. وبعد إعدام لويس السادس عشر، نشر كتابه **إسهامات في الثورة الفرنسية**، وأكمل كتابه **ظاهريات الروح** عندما سقطت مدينة جينا في يد نابليون بونابرت. يُعدُّ هيغل أول من نظَّر في العلاقة الجدلية

بين الطبيعة والروح، ثم ربط حركتها وتطورها في نسق فلسفي، تبلورت معالمه في فلسفته المثالية. انظر:

- The New Encyclopaedia Britannica, vol. 5, pp. 798-99.

(12) هو كارل هانريك ماركس (1818–1883م)، فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري. أسهمت أفكاره المرتبطة بالمادية الجدلية في تأسيس علم الاجتماع، وفي تطوير الحركات الاشتراكية. ويُعدُّ من أعظم الاقتصاديين في عصره. ترك العديد من المؤلفات، أهمها **بيان الحزب الشيوعي** (1848)، وكتاب **رأس المال** (1867–1894) الذي ألفه مع صديقه فريدرك أنجلو. انظر:

- The New Encyclopaedia Britannica, vol. 7, p. 896.

(13) هو أرنولد تُوينبي (1889-1975م)، وُلِدَ في لندن، ودرَسَ اليونانية واللاتينية في أكسفورد، وتقلد العديد من المناصب الأكاديمية، منها: أستاذ الدراسات اليونانيَّة والبيزنطيَّة في جامعة لندن، ومدير دائرة الدراسات في وزارة الخارجية البريطانية. ويُعتبرُ من أهم المؤرخين الذين بحثوا في مَسألة الحضارات بشكلٍ مُفصَّلٍ وشامِلٍ. وفي دراسته للحضارت يُفرِّقُ بين المُجتمعات البِدائيَّة والحَضاريَّة؛ ويرى أن المجتمعات البدائية تبلغُ واحدًا وعشرين مُجتمعاً، اندثَرَ مُعظمُها، والحضارات لم يبقَ منها غيرُ ست حضارات في مرحلة الانحلال، وهي: الحضارة الأُرثوذكسية المسيحية البيزنطية، والأُرثوذكسية الروسية، والإسلامية، والهندوكية، والصينية، والكورية – اليابانية؛ أمَّا السابعة فهي الحضارة الغربية التي يصفها بالقدرة على الاستمرارية والبقاء. ويرى توينبي أن عملية نشوء الحضارات ترتبط بجدلية التحدي والاستجابة، وسقوطها ينتج من الأسباب الآتية: ضعف القوَّة الخلاقة في الأقلِّيَّة المُوجِّهة وانقلابها إلى سلطةٍ تعسفية؛ وتخلِّي الأكثريَّة عن مُوالاة الأقلِّيَّة الجديدة المُسيطرة وكفّها عن مُحاكاتها؛ والانشقاق وضياع الوحدة في كيان المُجتمع. ومن أهم مؤلفاته العلمية: **قصة الحضارة**، بمجلداته المتعددة. انظر:

- The New Encyclopaedia Britannica, vol. 11, p. 880.

(14) لمزيد من التفصيل انظر: إمام، إمام عبد الفتاح: **تطور الجدل بعد هيغل: الكتاب الأول: جدل الفكر**، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1984م، ص 41–47.

= Hegel, G. W. H.: **Philosophy of History**, trans.: J. Sibree, New York: Dover Publication INC., 1956, pp. 1-110.

(15) ورد هذا النص في المقدمة الثانية في كتاب **رأس المال**، لندن، 24/ 1/ 1873م. انظر:

- Marx, Karl: **Capital**, ed.: F. Engels, 2nd Edition, Great Book of the Western World, the University of Chicago, 1990, p. 11.

(16) لمزيد من التفصيل انظر:

- Fredern, Karl: **The Materialist Conception of History**, 2nd Edition, Connecticut: Green World Press, 1971, pp. 1-6, 200-217.

(17) انظر:

- Toynbee, Arnold J.: **A Study of History** (Abridgement of volumes, 1-7 by D.C. Somervell), 2nd edition, New York. Oxford: Oxford University Press, pp. 60-67.

(18) انظر:

- Toynbee, Arnold J.: **A Study of History**, vol. iii, 6th impression, London: Oxford University Press, 1955, pp. 112-217, 236-278.

(19) الاتجاهات العامة، ص 281–285.

(20) الملاح، هاشم يحيى: **المفصَّل في فلسفة التاريخ التأملية والنقدية**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1971م، ص 421.

(21) كوثراني، وجيه: **تاريخ التأريخ: اتجاهات – مدارس – مناهج**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م، ص 388.

(22) انظر:

- Brush, Kathryn: ''The Cultural Historian Karl Lamprecht: Practitioner and Progenitor of Art History'', **Central European History**, Vol. 26, No. 2 , 1993, 139-164.

(23) انظر:

- Whelan, Michael: ''James Harvey Robinson, the New History, and the 1916 Social Studies Report'', **The History Teacher**, Vol. 24, No. 2, Feb., 1991, 193.

(24) انظر:

- Cole, Matthew D.: ''The Idea of Historical Synthesis, Henri Berr and the Relationship between History and Sociology in France at the Beginning of the Twentieth Century'', **Sheffield University, Department of Sociological Studies**, ShOP Issue 8, March 2005.

(25) تاريخ التأريخ، ص 388.

(26) هو جاك لوغوف (1924 – 1914م)، مؤرخ فرنسي مرموق، بدأ حياته العملية أستاذاً للتاريخ في معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس، ثم تولى رئاسة المعهد لعدة سنوات. يعد من مؤرخي العصور الوسطى البارزين، ومن كُتَّاب مجلة الحوليات الفرنسية الناشطين الذين أسهموا في تطوير منهجها التكاملي لدراسة التاريخ. من أهم أعماله الأكاديمية: **حضارة الغرب القروسطية**، و**القاموس المشروح للغرب القروسطي**، و**أبطال العصر الوسيط وعجائبه**، في عام 1978م حرر كتاب **التاريخ الجديد** مع مجموعة من المؤرخين. جاك لوغوف (تحرير)، **التاريخ الجديد**، 75.

(27) تاريخ التأريخ، ص 388.

(28) التاريخ الجديد، ص 77.

(29) التاريخ الجديد، ص 76.

(30) هو مارك بلوخ (1886 – 1944م)، مؤرخ فرنسي، متخصص في تاريخ العصور الوسطى، من أهم مؤلفاته "تاريخ الريف الفرنسي والمجتمع الاقطاعي"، شغل رئاسة تحرير مجلة الحوليات الفرنسية منذ تاريخ تأسيسها عام 1929م حتى تاريخ إعدامه عام 1944م بوساطة

القوات الألمانية، نتيجة لجهوده في المقاومة الفرنسية. عمل أستاذاً بجامعة ستراسبورغ (1919–1936م)، وبعدها انتقل إلى جامعة السربون، التي أتاحت له الفرصة في توسيع دائرة أنشطته الأكاديمية، ومواصلة نشاطه البحثي في مجلة الحوليات الفرنسية، والترويج لرسالتها العلمية ومنهجها التكاملي في أوروبا. انظر:

- The New Encyclopaedia Britannica, vol. 2, p. 286.

(31) هو لوسيان فيفر (ت. 1956م)، مؤرخ فرنسي، درس بالمدرسة العليا بباريس، ثم جامعة السربون. عمل بالتدريس قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وبعد اندلاعها انضم إلى الجيش الفرنسي، وعمل به لمدة أربع سنوات. عاد للعمل الجامعي بعد استرداد جامعة ستراسبورغ من الألمان عام 1919م، وتعرَّف هناك مارك بلوخ، وبدأ التقارب بينهما في الجوانب الفكرية والفلسفية. وأسسا معاً مجلة الحوليات الفرنسية عام 1929م. وبعد تعيين فيفر في "الكوليج دي فرانس" عام 1933م، ثم تعيين، مارك بلوخ بـ "السربون" عام 1936م، انتقل مقر مجلة الحوليات من ستراسبورغ إلى باريس؛ حيث تضاعف عدد قرائها وذاعت شهرتها. وبعد وفاة بلوخ عام 1944م، تولى فيفر رئاسة تحرير المجلة إلى أن وافته المنية عام 1956م. راجع: محمود، محمود الواحد: م**درسة الحوليات الفرنسية في تجديد كتابة التاريخ: محاولة للتأصيل في الفهم العراقي**، بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2013م، ص 24.

(32) إلى جانب المؤسسين بلوخ وفيفر، تشكَّلت هيئة تحرير مجلة الحوليات من باحثين آخرين ينتمون إلى تخصصات مختلفة من العلوم الإنسانية والاجتماعية، نذكر منهم ألبير دومنجون (الجغرافيا)، وموريس هالبواكس (الاجتماع)، وشارل ريست (الاقتصاد)، وأندريه سيغفريد (السياسة)، وأندريه بيغانيول (التاريخ القديم)، وجورج إسبيناس (التاريخ الوسيط)، وهنري هاوزر (التاريخ الحديث). لمزيد من التفصل انظر، دوس، فرانسوا: **التاريخ المتفتَّت من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009م، ص 81.

(33) التاريخ الجديد، ص 85.

(34) المدارس التاريخية الحديثة، ص 182-181.

(35) تاريخ التأريخ، ص 207-204.

(36) التاريخ الجديد، ص 98-84.

(37) التاريخ الجديد، ص 98-84.

(38) هو فرناند بروديل Fernand Braudel (1902–1969م)، مؤرخ فرنسي بارز، يُعدُّ من المؤرخين الذين أكدوا أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في دراسة التحولات الكبرى في تاريخ العالم، ومعرفة عناصر الاستمرارية في المدى الطويل ولحظات الانقطاع في حركة التاريخ العام. من أهم إصدارته تاريخ البحر المتوسط في عهد فليب الثاني (1923–1966م)، والحضارة والرأسمالية (1955–1979م). شغل رئاسة تحرير مجلة الحوليات الفرنسية (1956–1969م) بعد وفاة فيفر عام 1956م. انظر:

- The New Encyclopaedia Britannica, vol. 2, 483.

(39) - The New Encyclopaedia Britannica, 93.

(40) لمزيد من التفصيل انظر النصّ المترجم من كتاب فرناند بروديل (La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de philippe II, Paris: Colin, 1979) إلى اللغة العربية في: **المدارس التاريخية**، ص 191-189.

(41) الاستثمار الداخلي والخارجي للوثائق يقوم على أربع مراحل: تتمثل المرحلة الأولى في جمع الوثائق وتصنيفها؛ والثانية في نقدها الداخلي؛ والثالثة في ربط الأحداث بعضها ببعض؛ والرابعة في تنظيم الأحداث ضمن بناءٍ سردي منطقي. ولا شك أن هذه المراحل الأربع تحصر دور المؤرخ في نطاق المرئي والمعطي، وتجعله أسير الوثيقة المكتوبة، دون أن يفكر في معالجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية الواقعة خارج نطاق النصّ المكتوب، التي أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صوغه بالكيفية التي هو عليها.

(42) الاتجاهات العامة، ص 65-64.

(43) لوغوف، جاك: **التاريخ الجديد**، ترجمة وتقديم: محمد الطاهر المنصوري، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007م، ص 92.

(44) التاريخ الجديد، ص 92.

(45) جاك، جان: وضع علوم الإنسان في منظور العلوم، في: **الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية: القسم الأول - العلوم الاجتماعية**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1976م، ص 155-147؛ **التاريخ المفتَّت**، ص 118.

(46) التاريخ الجديد، ص 98-84.

(47) التاريخ المفتت، ص 14.

(48) تاريخ التأريخ، ص 399.

(49) المدارس التاريخية، ص 187.

(50) المدارس التاريخية، ص 187.

(51) هو فرانسوا دوس، مؤرخ فرنسي، متخصص في تاريخ العصور الوسطى. ويُعدُّ من مؤرخي مدرسة الحوليات البارزين، من أهم كتاباته **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، 1978م. ويُعتبر هذا الكتاب سجلاً مهماً في تاريخ مدرسة الحوليات وتطورها.

(52) التاريخ المفتَّت، ص 30.

(53) التاريخ المفتَّت، ص 15.

(54) التاريخ الجديد، ص 98-84.

(55) التاريخ المفتَّت، ص 369-368.

(56) التاريخ الجديد، ص 134-133.

(57) انظر :

- Elton, Geoffrey: **Return to Essentials: Some Reflections on the Present State of Historical Study**, Cambridge. New York: Cambridge University Press, 1991.

(58) انظر :

- Evans Richard J.: **In Defence of History**, London: Granta Books, 1997.

(59) انظر :

- Return to Essentials, pp. 6-69.

(60) انظر :

- Carr, E. H.: **What is History?**, edited by: R. W. Davies, 2nd edition, London: MacMillan Press, 1986.

(61) انظر :

- Fox-Genovese, Elizabeth and Elisabeth Lasch-Quinn: eds., **Reconstructing History: The Emergence of A New Historical Society**, New York: Routledge, 1999.

(62) انظر :

- What is History?

(63) انظر :

- Appleby, Joyce, Lynn Hunt and Margaret Jacob: **Telling the Truth about History**, pp. 207-237.

(64) لمزيد من التفصيل انظر :

- Tucker, Aviezer: **Our Knowledge of the Past: A Philosophy of Historiography**, Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

(65) لمزيد من التفصيل انظر :

- Stone, Lawrence: ‘‘Revival of Narrative: Reflections on New Old History’’, **Past and Present**, no. 85, November, 1979, pp. 3-4.

(66) الفيدالية نسبة إلى بول فيدال دو لابلاش (Paul Vidal de la Blache)، الذي اهتم بمنهج علم الجغرافيا في دراسة التاريخ، باعتبار أن الجغرافيا هي المسرح الذي تمثل فيه مفردات الحدث التاريخ.

(67) الدوركهايمي نسبة إلى عالم الألماني الاجتماع أميل دوركهايم (Emile Durkheim)!

(68) التاريخ المفتَّت، ص : 368.

(69) لمزيد من التفصيل عن التاريخ الثقافي الجديد انظر :

- Hunt, Lynn: ed. **The New Cultural History**, Los Angeles. University of California Press, 1984; Frederic Jameson, **The Cultural Turn: Selected Writings on the Postmodern,** New York: Verso, 1988 , 1983-1998.

المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ. د. آدم غازي العتيبي

صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ .	First issue, November 1993.
علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.	Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).	Published by Academic Publication Council,Kuwait University,3 issues a year (January, May, September).
تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.	Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
مسجلة في قواعد البيانات العالمية.	Listed in several international databases.
تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.	Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: Tel: (965)24827317 - أو 4734 / 4416 /24984415(965) - فاكس: Fax: (965)24817028
E-mail: ajas@ku.edu.kw - Web Site: http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas